



أوباما اجتمع بالمالكي.. ومكافحة الإرهاب إبرز الملفات

واشنطن تجدد دعمها العسكري لبغداد .. وتطالب بتبني نظام ديمقراطي شامل



باراك أوباما ونوري المالكي

واشنطن - «وكالات»: قال بيان مشترك بعد اجتماع بين الرئيس الأمريكي باراك أوباما ورئيس الوزراء العراقي نوري المالكي إن الولايات المتحدة والعراق اتفقا يوم الجمعة على الحاجة الملحة إلى إمداد القوات العراقية بعنصر إضافي لمكافحة تنظيم القاعدة في الأجزاء الشمالية من العراق.

وجاء في البيان «أكد الوفد العراقي رغبتهم في شراء عتاد أمريكي كوسيلة لتعزيز العلاقات... مع الولايات المتحدة على المدى الطويل وأكد التزامه الصارم بالقوانين والقواعد الأمريكية المنظمة لاستخدام هذا العتاد».

وخلال اللقاء حث الرئيس الأمريكي رئيس الوزراء العراقي على بناء نظام ديمقراطي شامل بشكل أكبر في بلاده وقال إن الولايات المتحدة ستعاون مع العراق مع محاولته للتصدي لتمرر القاعدة.

وزار المالكي واشنطن ساعياً للحصول على مساعدة الولايات المتحدة لمواجهة تفرص سني عززته التي حد ما الحرب الأهلية في سوريا في الوقت الذي يشهد فيه العراق تصاعداً في أعمال العنف الطائفية بعد عاين من انسحاب القوات الأمريكية بعد حرب استمرت لثماني سنوات.

ولم يشر أوباما في تصريحات ادلى بها في المكتب البيضاوي بالبيت الأبيض وقد وقف المالكي بجواره إلى تزويد العراقيين بطائرات هليكوبتر أمريكية الصنع من طراز اباتشي.

وقال بيان أصدرته الحكومتان إن الجانبين اتفقا على حاجة القوات العراقية للمساعدة الإضافية للقيام بعملية في المناطق الشمالية التي توجد بها معسكرات المنشعبين، ولكنه لم يشر بشكل محدد إلى مساعدات عسكرية.

وقال أوباما «أجرينا مناقشات كثيرة عن الطريقة التي يمكن أن نتعاون بها للتصدي لهذا التنظيم الإرهابي الذي لا يعمل في العراق وحسب وإنما يشكل أيضاً تهديداً للمنطقة بأكملها وللولايات المتحدة».

وركز أوباما معظم تصريحاته على ضرورة أن يتخذ العراق مزيداً من الخطوات نحو بناء نظام ديمقراطي شامل مثل الموافقة على قانون للانتخابات وإجراء انتخابات حرة ونزيهة العام المقبل «حتى يتمكن الناس من حل الخلافات من خلال السياسة بدلاً من العنف».

ويسعى المالكي لزيادة المساعدات العسكرية مثل طائرات اباتشي لوقف العنف الطائفي ولكنه يواجه معارضة على هذه الجبهة من جانب بعض النواب الأمريكيين.

وانتقد ستة من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي الناقدون خطاً متشدداً يوم الخميس ضد المالكي قائلين إن سوء ادارته للسياسة في العراق ساهم في تصاعد العنف الذي قتل فيه سبعة آلاف مدني هذا العام.

واشنطن - «وكالات»: قال بيان مشترك بعد اجتماع بين الرئيس الأمريكي باراك أوباما ورئيس الوزراء العراقي نوري المالكي إن الولايات المتحدة والعراق اتفقا يوم الجمعة على الحاجة الملحة إلى إمداد القوات العراقية بعنصر إضافي لمكافحة تنظيم القاعدة في الأجزاء الشمالية من العراق.

وجاء في البيان «أكد الوفد العراقي رغبتهم في شراء عتاد أمريكي كوسيلة لتعزيز العلاقات... مع الولايات المتحدة على المدى الطويل وأكد التزامه الصارم بالقوانين والقواعد الأمريكية المنظمة لاستخدام هذا العتاد».

وخلال اللقاء حث الرئيس الأمريكي رئيس الوزراء العراقي على بناء نظام ديمقراطي شامل بشكل أكبر في بلاده وقال إن الولايات المتحدة ستعاون مع العراق مع محاولته للتصدي لتمرر القاعدة.

وزار المالكي واشنطن ساعياً للحصول على مساعدة الولايات المتحدة لمواجهة تفرص سني عززته التي حد ما الحرب الأهلية في سوريا في الوقت الذي يشهد فيه العراق تصاعداً في أعمال العنف الطائفية بعد عاين من انسحاب القوات الأمريكية بعد حرب استمرت لثماني سنوات.

ولم يشر أوباما في تصريحات ادلى بها في المكتب البيضاوي بالبيت الأبيض وقد وقف المالكي بجواره إلى تزويد العراقيين بطائرات هليكوبتر أمريكية الصنع من طراز اباتشي.

وقال بيان أصدرته الحكومتان إن الجانبين اتفقا على حاجة القوات العراقية للمساعدة الإضافية للقيام بعملية في المناطق الشمالية التي توجد بها معسكرات المنشعبين، ولكنه لم يشر بشكل محدد إلى مساعدات عسكرية.

وقال أوباما «أجرينا مناقشات كثيرة عن الطريقة التي يمكن أن نتعاون بها للتصدي لهذا التنظيم الإرهابي الذي لا يعمل في العراق وحسب وإنما يشكل أيضاً تهديداً للمنطقة بأكملها وللولايات المتحدة».

وركز أوباما معظم تصريحاته على ضرورة أن يتخذ العراق مزيداً من الخطوات نحو بناء نظام ديمقراطي شامل مثل الموافقة على قانون للانتخابات وإجراء انتخابات حرة ونزيهة العام المقبل «حتى يتمكن الناس من حل الخلافات من خلال السياسة بدلاً من العنف».

ويسعى المالكي لزيادة المساعدات العسكرية مثل طائرات اباتشي لوقف العنف الطائفي ولكنه يواجه معارضة على هذه الجبهة من جانب بعض النواب الأمريكيين.

وانتقد ستة من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي الناقدون خطاً متشدداً يوم الخميس ضد المالكي قائلين إن سوء ادارته للسياسة في العراق ساهم في تصاعد العنف الذي قتل فيه سبعة آلاف مدني هذا العام.

الأزمة تراوح مكانها.. والتوافق حول رئيس الوزراء مهمة صعبة

تونس: الخلافات تلاحق الحوار الوطني.. والأمن يصعد حملته ضد الإرهابيين

تونس - «وكالات»: قالت مصادر من داخل الحوار الوطني في تونس إن خلافاً اندلع بين حركة النهضة والجبهة الشعبية بشأن اختيار رئيس الوزراء المقبل. من جهة ثانية أعلنت وزارة الداخلية التونسية أن أجهزة الأمن أوقفت أربعة عناصر متورطة بشكل مباشر في أحداث سيدي بوزيد ليرتفع عدد الموقوفين إلى 19.

فقد قالت المصادر إن حركة النهضة تدعم المعارض السابق للرئيس الراحل الحبيب بورقيبة ومؤسس حركة الديمقراطيين الاشتراكيين أحمد المستيري. في حين تدعم الجبهة الشعبية وأحزاب معارضة أخرى محمد الناصر الوزير السابق في حكومة الباجي قائد السبسي.

وبيّنا اقترحت حركة النهضة اللجوء إلى المجلس الوطني التأسيسي «البلان» لغض الخلاف الذي تسبب في تعثر الحوار الوطني، رفضت أحزاب المعارضة هذا المقترح.

وكان الانحياز العام التونسي للشغل -الذي يتوسط بين المعارضة والسلطة بقيادة النهضة- أعلن في وقت سابق أنه سيتم الإعلان عن رئيس الحكومة المستقلة الجديد يوم امس السبت ضمن «خريطة الطريق» التي طرحها لإخراج البلاد من أزمتها السياسية.

وأوردت وسائل الإعلام المحلية ومسؤولون حزبيين أن أربع شخصيات تتسابق على خلافة علي العريض، وهم أحمد المستيري 88 عاماً، ومحمد الناصر 79 عاماً، والاقتصاديان مصطفى كمال النابلي وجلول عياد.

وكان النابلي 65 عاماً، محافظ البنك المركزي التونسي وقد اقالة الرئيس التونسي منصف المرزوقي من منصبه صيف 2012.

أما عياد 62 عاماً، فقد شغل حقيبة المالية في ثاني حكومة تشكلت في تونس بعد الإطاحة بنظام الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي يوم 14 يناير 2011.

واندلعت الأزمة السياسية في البلاد إثر اغتيال النائب المعارض محمد البراهمي يوم 25 يوليو 2013، وتفاقت مع استهداف مسلحين تنهتهم الحكومة بانهم من «السلفيين التكفيريين» لعناصر من الجيش والأمن، فأخذت المعارضة تطالب باستقالة الحكومة واتهمتها بـ«الفشل» في إدارة البلاد.

ميدانياً تبادلت قوات الأمن التونسية الجمعة إطلاق النار مع «مجموعة إرهابية مسلحة» متخصصة في جبل الحمرأ بمعتمدية السبالة في ولاية سيدي بوزيد «وسط غرب».

وأبلغ مسؤول أممي وكالة الصحافة الفرنسية أن «عناصر من الجيش والحرس الوطني تحاصر مجموعة إرهابية مسلحة في جبل الحمرأ، وقد جرى تبادل لإطلاق النار».

ودفعت السلطات بتعزيزات كبيرة من قوات الأمن والجيش والمدرعات إلى المنطقة التي حلقت في أجنحتها مروحية عسكرية لتعقب المسلحين.

ويوم الثلاثاء أطلق الجيش التونسي عملية عسكرية «واسعة النطاق» في جبل معتمدية سيدي علي بن عون في ولاية سيدي بوزيد بحثاً عن مسلحين قتلوا يوم 23 أكتوبر الماضي ستة من عناصر الحرس الوطني، بينهم ضابطان برتبة نقيب وملازم أول، في كمين نصبوه لهم بمنزل في المنطقة.

تونس - «وكالات»: قالت مصادر من داخل الحوار الوطني في تونس إن خلافاً اندلع بين حركة النهضة والجبهة الشعبية بشأن اختيار رئيس الوزراء المقبل. من جهة ثانية أعلنت وزارة الداخلية التونسية أن أجهزة الأمن أوقفت أربعة عناصر متورطة بشكل مباشر في أحداث سيدي بوزيد ليرتفع عدد الموقوفين إلى 19.

فقد قالت المصادر إن حركة النهضة تدعم المعارض السابق للرئيس الراحل الحبيب بورقيبة ومؤسس حركة الديمقراطيين الاشتراكيين أحمد المستيري. في حين تدعم الجبهة الشعبية وأحزاب معارضة أخرى محمد الناصر الوزير السابق في حكومة الباجي قائد السبسي.

وبيّنا اقترحت حركة النهضة اللجوء إلى المجلس الوطني التأسيسي «البلان» لغض الخلاف الذي تسبب في تعثر الحوار الوطني، رفضت أحزاب المعارضة هذا المقترح.

وكان الانحياز العام التونسي للشغل -الذي يتوسط بين المعارضة والسلطة بقيادة النهضة- أعلن في وقت سابق أنه سيتم الإعلان عن رئيس الحكومة المستقلة الجديد يوم امس السبت ضمن «خريطة الطريق» التي طرحها لإخراج البلاد من أزمتها السياسية.

وأوردت وسائل الإعلام المحلية ومسؤولون حزبيين أن أربع شخصيات تتسابق على خلافة علي العريض، وهم أحمد المستيري 88 عاماً، ومحمد الناصر 79 عاماً، والاقتصاديان مصطفى كمال النابلي وجلول عياد.

وكان النابلي 65 عاماً، محافظ البنك المركزي التونسي وقد اقالة الرئيس التونسي منصف المرزوقي من منصبه صيف 2012.

أما عياد 62 عاماً، فقد شغل حقيبة المالية في ثاني حكومة تشكلت في تونس بعد الإطاحة بنظام الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي يوم 14 يناير 2011.

واندلعت الأزمة السياسية في البلاد إثر اغتيال النائب المعارض محمد البراهمي يوم 25 يوليو 2013، وتفاقت مع استهداف مسلحين تنهتهم الحكومة بانهم من «السلفيين

تونس - «وكالات»: قالت مصادر من داخل الحوار الوطني في تونس إن خلافاً اندلع بين حركة النهضة والجبهة الشعبية بشأن اختيار رئيس الوزراء المقبل. من جهة ثانية أعلنت وزارة الداخلية التونسية أن أجهزة الأمن أوقفت أربعة عناصر متورطة بشكل مباشر في أحداث سيدي بوزيد ليرتفع عدد الموقوفين إلى 19.

فقد قالت المصادر إن حركة النهضة تدعم المعارض السابق للرئيس الراحل الحبيب بورقيبة ومؤسس حركة الديمقراطيين الاشتراكيين أحمد المستيري. في حين تدعم الجبهة الشعبية وأحزاب معارضة أخرى محمد الناصر الوزير السابق في حكومة الباجي قائد السبسي.

وبيّنا اقترحت حركة النهضة اللجوء إلى المجلس الوطني التأسيسي «البلان» لغض الخلاف الذي تسبب في تعثر الحوار الوطني، رفضت أحزاب المعارضة هذا المقترح.

وكان الانحياز العام التونسي للشغل -الذي يتوسط بين المعارضة والسلطة بقيادة النهضة- أعلن في وقت سابق أنه سيتم الإعلان عن رئيس الحكومة المستقلة الجديد يوم امس السبت ضمن «خريطة الطريق» التي طرحها لإخراج البلاد من أزمتها السياسية.

وأوردت وسائل الإعلام المحلية ومسؤولون حزبيين أن أربع شخصيات تتسابق على خلافة علي العريض، وهم أحمد المستيري 88 عاماً، ومحمد الناصر 79 عاماً، والاقتصاديان مصطفى كمال النابلي وجلول عياد.

وكان النابلي 65 عاماً، محافظ البنك المركزي التونسي وقد اقالة الرئيس التونسي منصف المرزوقي من منصبه صيف 2012.

أما عياد 62 عاماً، فقد شغل حقيبة المالية في ثاني حكومة تشكلت في تونس بعد الإطاحة بنظام الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي يوم 14 يناير 2011.

واندلعت الأزمة السياسية في البلاد إثر اغتيال النائب المعارض محمد البراهمي يوم 25 يوليو 2013، وتفاقت مع استهداف مسلحين تنهتهم الحكومة بانهم من «السلفيين

في وقت مازالت فيه جهود حل الأزمة سياسياً تسير في النفق المظلم

سوريا: مكاسب ميدانية جديدة للنظام.. والمعارضة تحذر من مجازر قادمة



جنود نظاميون في حمص

الجيش السوري يسيطر على بلدة السفارة بالكامل

عواصم - «وكالات»: قالت القوات المسلحة السورية يوم الجمعة إنها سيطرت على بلدة على المشارف الشرقية لحلب العاصمة التجارية السابقة للبلاد والتي تشهد منذ فترة طويلة قتالاً عنيفاً بين القوات الحكومية ومقاتلي المعارضة.

وتقع بلدة السفارة على طريق استراتيجي قال الجيش إنه سيتم إرسال الأدوية والمؤن للمناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة في حلب من خلاله. كما توجد بها منشأة للاسلحة الكيماوية تحت سيطرة الحكومة وتم إخلاؤها من المعدات.

وللسيطرة على السفارة أهمية خاصة نظراً لأن ذلك يمثل انتصاراً تارداً لقوات الأسد في شمال البلاد الذي تسيطر جماعات المعارضة على معظمه. وأكدت جماعات معارضة سيطرة الجيش على البلدة الواقعة جنوب شرقي حلب.

وقال المتحدث باسم الجيش السوري في بيان بثته التلفزيون إن القوات المسلحة تسيطر على كامله على بلدة السفارة بعد سلسلة من العمليات وأضاف البيان إن أهمية هذا الانتصار الجديد تكمن في أهميته الاستراتيجية عند البوابة الشرقية لحلب.

ومر الصراع السوري الذي بدأ منذ أكثر من عامين ونصف العام بحالة من الجمود استمرت طويلاً لكن قوات الأسد تحرز تقدماً بطيئاً

في وسط البلاد وقرب العاصمة منذ سيطرت على بلدة استراتيجة قرب لبيان بمساعدة حزب الله اللبناني.

وقال المرصد السوري لحقوق الإنسان إن القوات الحكومية سيطرت على البلدة صباح الجمعة بعد قتال دام أكثر من ثلاثة أسابيع.

وقالت منظمة حظر الأسلحة الكيماوية التي تنشر فرقاً في سوريا لتدمير ترسانة الأسلحة الكيماوية السورية إن فرقها لم تتمكن من الوصول لواقعين لخطورتها.

وقال مصدر مطلع على عمليات التفويض إن أحد الموقعين يقع في السفارة.

وقالت المنظمة إن موقع الأسلحة الكيماوية نفسه كان تحت سيطرة الحكومة لكنه أخلي من معداته بسبب القتال الدائر على مقربة منه.

وإلى الجنوب اندلع قتال داخل العاصمة دمشق وحولها حدث نشور القوات الحكومية هجوماً منذ نشور لاستعادة السيطرة على الأحياء التي استولت عليها المعارضة.

وقال المرصد إن بلدة سبينة الريفية الواقعة على بعد ستة كيلومترات جنوبي دمشق تعرضت للقصف وشهدت اشتباكات بين مقاتلي المعارضة وقوات حكومة تدعمها الميليشيات الموالية للرئيس بشار الأسد وقوات حزب الله اللبناني.

يأتي الهجوم في إطار محاولة حكومية لاستعادة السيطرة على البلدات الريفية خارج دمشق عن طريق القصف المكثف عن بعد بالتزامن مع حصار بطيء يمتد دخول الغذاء والإمدادات للمنطقة.

وقال دبلوماسيون إنه تم إخلاء مستشفى في القلمون يوم الجمعة بينما أغلقت الجامعة هناك يوم الخميس. وقالت رسالة على موقع الجامعة على الإنترنت إن الإغلاق سيستمر لعدة أيام لإصلاح شبكة المياه.

من جانبه حذر الائتلاف الوطني السوري المعارض من تنفيذ قوات النظام هجوماً غير مسبوق على أحياء دمشق الجنوبية وريفها الغربي، بحسب قناة «العربية».

وقال الائتلاف إن قوات النظام حشدت عشرات الدبابات وأعدادا

الإبراهيمي: لا شروط مسبقة لعقد «جنيف 2» ولا موعد محدد له بعد



الأخضر الإبراهيمي

توجد شروط مسبقة. وأضاف «لا يدمشني ولا يثير اهتمامي هذا النوع من التصريحات التي بدلي بها الإبراهيمي... فرعنا وهو المجلس اجتمع بالفعل وقرر أننا لن نحضر مؤتمر جنيف».

وقال إن الائتلاف الوطني السوري الذي تنضوي تحت لوائه جماعات المعارضة في الخارج لم يتخذ قراراً بعد وأضاف «لكن المزاج العام يميل لرفض الحضور في الوقت الحالي».

ولاتزال هناك خلافات بين القوى العالمية بشأن ما إذا كان سيتم توجيه الدعوة لإيران لحضور المحادثات. وتقول طهران إنها مستعدة للحضور.

وقال الإبراهيمي إن الأمم المتحدة تفضل أن تحضر إيران لكن لم يتم الاتفاق على هذا بعد. وعبر عن أمه في أن يعمل المعارضة وقد واحد. وتسعى أحزاب داخل سوريا يصفها الأسد بـ«المعارضة الوطنية» وتعتبرها حركة المعارضة أداة في يد الحكومة لحضور المحادثات كجزء من المعارضة.

وبدت خلافات مبررة في صفوف المعارضة وهو ما يهدد اتخاذ موقف موحد.

وقرّض بعض جماعات المعارضة المسلحة سلطة الائتلاف الوطني السوري وتقول إنها ستحترم من يحضر مؤتمر جنيف 2 باعتباره خائناً.

هذا الأسبوع عقد المؤتمر في نوفمبر كما تسعى القوى العالمية. ولم يخفف أي من الجانبين من حدة موقفه على الرغم من الضغوط الدولية لعقد المحادثات التي تعتبرها بعض جماعات المعارضة المسلحة خيانة لأهداف الانتفاضة التي بدأت منذ عامين ونصف العام لإنهاء حكم عائلة الأسد الممتد منذ أربعة عقود.

وقال الإبراهيمي في مؤتمر صحفي في دمشق في وقت سابق الجمعة بعد جولة لحشد التأييد للمحادثات إنه سيتوجه إلى جنيف للاجتماع بممثلين عن الولايات المتحدة وروسيا.

وسينضم إليهم في وقت لاحق ممثلون عن الدول الثلاث الأخرى دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي -بريطانيا والصين وفرنسا- لإعادة للمؤتمر والاتفاق على موعد.

وعند سؤاله عن الموعد المحتمل للمؤتمر قال الإبراهيمي «نأمل أنه يكون في الأسابيع المقبلة مش في السنة الجاية ولا بعد ذلك».

وكانت سوريا وداعمتها الإخوان المسلمون إنه ليس مندشاً الرئيسية في المنطقة إيران قد قالتها

من العقبات التي حالت دون عقده لعدة شهور. وتكرّر تأجيل المؤتمر الذي يهدف إلى جمع الأطراف المتحاربة في سوريا على مائدة التفاوض بسبب الخلافات بين القوى العالمية والانقسامات في صفوف المعارضة والمواقف المتصلبة من جانب الطرفين.

وكان الإبراهيمي قد صرح في وقت سابق بأنه يعتقد أن الأسد لن يكون جزءاً من حكومة انتقالية سيحاول مؤتمر جنيف 2 تشكيلها. لكن قال يوم الجمعة إن آراءه في هذا الشأن لا تؤثر على المؤتمر.

وأضاف في مؤتمر صحفي عقد في بيروت «رأيت مش مهم هناك اتفاق على أن حضور جنيف 2 سيكون بغير شروط مسبقة من أي طرف من الأطراف».

ومضى يقول «الطرفان عندما يجلسوا على الطاولة... سيتباحثوا كيف يمكن أن تنتقل من هذا الوضع من هذه الأزمة الخائفة القاتلة للشعب السوري. كيف تنتقل من هنا إلى الظروف التي يمكن فيها بناء الجمهورية السورية الجديدة».

واستبعد مسؤولون عرب وغربيون